طلبات الى الحكومة طالبا تجنيد كـــل الشبان الدروز للجيش الاسرائيلـــي ليخدموا « وطنهم » ، معبرين بذلك عن « ولائهم واخلاصهم » لاسرائيل . والسلطات الاسرائيلية لم تكن ، على أية حال ، بحاجة الى هذا النوع من التملق لتجنيـــد الدروز أو غيرهم للجيش الاسرائيلي، فوزير الدفاع يملك صلاحية تجنيد أي مواطن اسرائيلي دون الحاجة الى عرائض وطلبات . ولكن السلطات لم تر مانعا من استغلال هذا الموقف ، فأعربت عن تقديرها لهذا الاتجاه ، بينما أعلن وزير الدفاع انه قرر « الاستجابة » لتلك الطلبات وأصدر أمرا عاما يقضي بفرض التجنيد الاجباري على كل الشبان الذكور بين الدروز ، الذين يمنعوا على أية حال من الخدمة في وحدات معينة في الجيش(١٥٠)، مما أدى بدوره الى وقوع خلاف في الطائفة بين معارضي التجنيد ومؤيديه لا يزال قائما حتى يومنا هذا .

استمرت السلطات الاسرائيلية في سياستها هذه الهادفة الى اظهار الدروز بمظهر منفرد، فأعلنت في سنة ١٩٥٧ اعترافها بالدروز « كطائفة دينية مستقلة »(١٥١)، مع ان وزير الاديان كان قد أعلن ، قبل ذلك بعشرة أشهر ، انه لا ينوي اتخاذ مثل هذا الاجراء لان أحدا لم يقدم طلبا بذلك(١٥٢) . وبعد مرور خمس سنوات علـــى ذلك الاعلان ، أقـــر الكنيست قانون المحاكم الدرزية لسنة ٥٧٢٣ ـــ ١٩٦٢(١٥٣)، وهي خطوات لا تشوبها بحد ذاتها أية شائبة ، والتي عرضت وكأنها جاءت لتنظيـــم الشؤون الدينية للطائفة ولمساواتها بباقي الطوائف ، بعد ان كانت شؤونها تدار في السابق من قبـــل المحاكم الاسلامية الشرعية(١٥٤) . ولكن يبدو ان السلطات قصدت شيئا آخر مـــن وراء ذلك أيضا ، اذ بعد ان أعلنت عن اعترافها بالطائفة بدأت تسجيل كلمة « درزي » بدلا من « عربي » في بند « القومية » في بطاقات الهوية الاسرائيلية وباقي المستندات الرسمية . وعندما سئل وزير الداخلية عن سبب هذا التسجيل ، أجاب ان « زعماء الطائفة الدرزية [الذين لم يتذكر أسماءهم] طلبوا تمكين أبناء الطائفة ... تسجيل انتمائهم الدرزي في بند القومية أيضا ، وان وزارة الداخلية لم تجد مبررا لمعارضة هذا الامكان »(١٥٥) . ولقد نتج عن هذا الوضع تشديد في الحملة الدعائية التي كانت قائمة منذ سنوات للتمييز بين « عربي » و « درزي » ، ثم تبني هذا الخط على الصعيد الرسمي ، واعتبار الدروز « أمة » منفصلة قائمة بذاتها تختلف عن الامة العربية ، في محاولة للتفريق بنيها وبين باقي العرب في اسرائيل ، على أمل ان يؤثر هذا الوضع أيضـــا في موقف الدروز في اسرائيل وفي الدول العربية المجاورة لها أيضا . ولا شك في ان هذا الموقف كان استمرارا لمواقف فئات صهيونية معينة كانت تدعو الى التعامل مع العرب ومع شعوب الشرق الاوسط عامة ، على اساس انتمائهم لاديان وطوائف معينة ، مما يساعـــد في تفتيت شعوب المنطقة واعتبارها مجموعة من الاقليات المختلفة ، يحتل العنصر اليهودي بالتالي مركزا مرموقا بينها .

ان الدروز ، على أية حال ، لم يحصلوا على أية مكاسب استثنائية تذكر من جراء تلك السياسة التي اتبعت تجاههم . فأوضاع الدروز عامة ومستوى معيشتهم وتطور قراهم لا تختلف كثيرا ، كما سنرى ، عن الحالة بالنسبة الى باقي العرب ، بل انهم ـــ من نواحي عديدة ـــ يمرون في أوضاع أكثر سوءا(١٥٦) . وعندما أراد معدي ، نائب الوزير ، على سبيل المثال ، التفاخر بالانجازات التي حققتها الطائفة في عهد اسرائيل ، اعلن : « ان فرحي كان كبيرا عندما اتضح لي ان هناك ... عشرة أطباء من ابناء الطائفة ... وبعض المحامين والمهندسين وأصحاب مهـــن اكاديمية أخرى »(١٥٧) تخرجوا في عهد اسرائيل وخلال ٢٤ سنة (حتى سنة ١٩٧٢) عندما بلغ عدد أبناء الطائفة نحو ٣٥ ألفا. كذلك تجدر الاشارة الى ان أراضي القرى الدرزية المختلفة تعرضت لاجراءات المصادرة والنهب ، مثلها في ذلك مثل باقي أراضي القرى العربية الاخرى ، وان الاحكام العسكرية كانت مفروضة على كل الدروز في البداية ثم أعفي منها المجندون منهم بعد ذلك . ولا